حركة التجديد

إن حركة التجديد - التي تنشط على الساحة السياسية التونسية منذ حوالي 90 سنة بأشكال مختلفة- قد تميزت بمعارضتها الواضحة والجدية للنظام الفاسد للرئيس المخلوع بن علي.

وقد قدمت الحركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 محمد علي الحلواني ولانتخابات 2009 أحمد إبراهيم، كمرشحين لرئاسة الجمهورية ضد بن علي.

وقد قام مرشحانا بهذه المناسبة بنقد جذري للنظام القائم وقدما بديلا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دعّمه تحالف واسع من الأحزاب وعدد كبير من الشخصيات المستقلة.

وقد كشفنا في بيانات الانتخابات الرئاسية وفي برنامجنا الاقتصادي الاجتماعي اختناق اقتصاد بلادنا وتفاقم الفروقات الاجتماعية، وتنامي أشكال جديدة من التهميش، كما أكّدنا على أن هذه الأوضاع إنما هي نتيجة لما استشرى في بلادنا بسرعة فائقة من فساد ونهب وثراء غير مشروع، وكذلك هيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على جميع المؤسسات هيمنة تامة.

وقد شاركت حركتنا مشاركة فعّالة في جميع النضالات الديمقراطية التي خاضتها الأحزاب الديمقراطية والجمعيات الحقوقية ومختلف فئات الشعب ضد الاستبداد والتهميش. فقد وقفنا منذ يوم 17 ديسمبر 2010 إلى جانب الحركة الاجتماعية التي انطلقت من سيدي بوزيد، وحمّلنا مسؤولية استشهاد محمد بوعزيزي إلى النظام الذي نشر اليأس في قلوب الشباب والجهات المهمشة. وقد ساندنا أهالي نقابيي الحوض المنجمي بقفصة ودافعنا عنهم طيلة نضالاتهم (2008-2009). كما دافعنا عن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والقضاة، والصحفيين، والطلبة، والنساء وجميع ضحايا المؤامرات والقمع. ونظمنا عديد التظاهرات للمطالبة بحرية الصحافة وجميع الحريات الديمقراطية.

وككل التونسيين فقد حُرمنا من حق التعبير والتظاهر وكانت مقراتنا تحت الرقابة البوليسية المستمرة، وتعرضت صحيفتنا **الطريق الجديد** إلى الحجز عدة مرات. لكن كل هذه المضايقات لم تثنينا أبدا عن النضال.

من نحن؟

حركـة التجديـد هـي حـزب سياسـي ديمقراطـي، تقـدمي وحداثي.

- **ديمقراطي**، لأنه يدافع عن قيم الجمهورية والحرية وعـن جميـع الحريات والحقوق المعترف بها كونيا والـتي نـص عليهـا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل المعاهدات الدولية دون أي تحفظ.

هو حزب متفتح على مختلف التجارب والمسـارات، يطمـح إلـى تجميـع هـذه الطاقـات المتعـددة لتشـكل قـوة نضـالية موحـدة وفاعلـة، وقـوة اقتراح لمشـروع مجتمعـي يسـتجيب إلـى تطلعـات شعبنا وثورته.

- **ديمقراطي**، لأنه يعمـل فـي إطـار الشـفافية والتشـاور ومسـاهمة جميـع هيـاكله، المنتخبـة بصـفة ديمقراطيـة، فـي اتخـاذ القـرارات ومراقبة قيادته عبر لجان منتخبة مباشرة من قبل مؤتمر الحزب.

- **ديمقراطـي** لأنــه يمنـح لهيـاكله ولجـانه المختصــة (الشـباب، النساء...) حرية حقيقية للمبادرة.

- **تقدمي**، لأنه يدافع عن قيم التضامن والعدالة الاجتماعيـة و عـن جميـع الشـرائح الاجتماعيـة وبالخصـوص الشـرائح المحرومـة والمهمشة.

- **تقدمي**، لأنه يؤمن بقدرة التونسيات والتونسيين على بناء مستقبلهم بأيديهم.

- **تقدمي** لأنه يناضل من أجل مجتمع القرن 21، قوامه المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، قانونه وضعي ونتاج لمجهود بشري، بعيدا عن أي توظيف للدين لمآرب حزبية.

إن **التجديد حركة** لأنها لا تعتبر نفسها منظمة مكتملة، بل كيانا سياسيا متطوّرا مفتوحا أمام قوى التقدم، وعلى الأفكار الجديدة والآراء المخالفة.

وتسعى **حركة التجديد** إلى إرساء قطب ديمقراطي واسع ، يجمع شمل القوى السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الحريصة على بناء مجتمع حداثي وديمقراطي.

الثورة التونسية قد فتحت أمامنا آفاقا عريضة:

لقد فتحت الثورة التونسية أمام شعبنا آفاقا غير منتظرة و برزت ومازالت طاقات عظيمة من لدى شبابنا وجميع جهاتنا تعبر عن إرادة قوية لبناء تونس جديدة، حرة، محفوظة الكرامة، تكون مجالا للخلق والإبداع في جميع المجالات.

إن شـعبنا بـدأ يأخـذ مصـيره بيـديه ويحقـق أحلام الأجيـال السابقة. إننا شعب حرّ وثورتنا محل إعجاب الجميع. **إننا فخورون والمستقبل بين أيدينا.**

لقد فتحنا صفحة جديدة من التاريخ، وثورتنا أخـذت تنتشـر، والعالم العربي يسلك نفس الطريق ويحطّم أغلاله

كلنا تضامن!

كلنا أخوة!

المجد لشهدائنا!

لقد خلق النظـام البـائد أوضـاعا اجتماعيـة مأسـاوية ميزتهـا الأساسـية الحيـف والظلـم وعـدم تكـافؤ الفـرص. ورغـم أن هـذه الأوضاع لا يمكن أن تغييرها بين عشية وضحاها، فإننا على يقين من أن شعبنا قادر على إصلاحها بكل إصرار وتفان وحكمـة، وأن الحريـات الـتي انتزعناهـا والديمقراطيـة الـتي نحـن بصـدد بنائهـا ستمكننا مـن تحريـر طاقاتنـا بعـد كبـت طويـل، ومـن تحقيـق نمـو وتنمية لم يسبق لهما مثيل.

أهداف حركة التجديد وتوجهاتها:

إن الهدف الذي ترنو إليه حركة "التجديد" هو وضع الأسس لتونس مزدهرة لفائدة جميع مواطنيها، حرة وديمقراطية، متضامنة، مشعة على الصعيد الإقليمي والدولي.

نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية:

إن نمط التنمية الذي نقترحه يتضمن ثمانية محاور رئيسية:

1- الاستجابة إلى تطلعات شباب الثورة:

قدم الشباب الذي كان العنصر الرئيسي المحرك للثورة التونسية تضحيات جساما لمواجهة الظلم وعدم المساواة والتمييز وانسداد كل الآفاق للتحصيل على شغل محترم، فضلا عن امتهان الكرامة والشعور باليأس.

- **إخراج الجهات المحرومة من البؤس والتخلف:**

إن وفاءنا لشهداء الثورة يعني أولا وضع منوال وطني جديد للتهيئة الترابية في أقرب الآجال حتى تُدمج هذه الجهات دمجا كاملا في الفضاء الوطني ومنحها بنى تحتية وتجهيزات تساعد على هيكلتها (شبكة طرقات، طرقات سيارة، شبكة السكة

الحديدية، وسائل الاتصالات، أقطاب تكنولوجية، مناطق صناعية ومراكز للصناعات التقليدية).

وينبغي أيضا رفع مستوى التجهيزات العمومية في جميع المجالات (التربية، الصحة، الثقافة، الرياضة، الاتصالات...) وخلق ظروف لحياة لائقة عبر مراكز ثقافية ومساحات خضراء وفضاءات ترفيه محترمة في المدن والقرى.

إن هذا التغيير يتطلب مراجعة النظام السياسي مراجعة شاملة في اتجاه اللامركزية مما يعني إرساء ديمقراطية محلية وجهوية حقيقية.

إن جميع الكيانات المحلية والجهوية يجب أن يشرف عليها ممثلون منتخبون وأن تتمتع بصلاحيات واسعة وإمكانيات مالية تتماشى مع متطلبات نشاطهم.

- **الاستجابة إلى الطلبات العاجلة**:

إن الوفاء للثورة يعني أيضا المبادرة بفتح آفاق حقيقية أمام الشباب وإسماع صوته بتشجيعه على بعث منظمات شبابية مستقلة وتشريكه في مراكز القرار.

إن **قضية التشغيل** مسألة مركزية خاصة في الجهات المحرومة وتتطلب مقاربة متعددة الأبعاد:

- **إعادة تجهيز الجهات والقيام بانتدابات في الإدارة** لتحسين مستوى الخدمات العامة والانتدابات في المؤسسات اللامركزية الجديدة، وفي الأشغال والخدمات ذات المصلحة العامة. إن جميع هذه الانتدابات يجب أن تتم على أساس معايير محددة مسبقا بالتعاون مع ممثلي المستعملين ومع النقابات ومنظمات الشباب.

- وتشمل أيضا **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** الذي سيزدهر في ظل الثورة الديمقراطية بدءا بالجمعيات، وتعاضديات الخدمات والإنتاج، وأشكال التسيير الذاتي والتعاونيات.

- **تطوير القطاع الخاص** الذي ينبغي أن يكون محميا من التنافس غير النزيه ومن كل أشكال الفساد، وأن يحصل على تشجيعات **ومبادرات اقتصادية مهيكلة تقوم بها الدولة** في القطاعات الإستراتيجية.

- وضع سياسات جديدة نشيطة للتشغيل تمكن الشبان من الحصول على تكوين إضافي ذي تشغيلية مباشرة، وعلى تربصات وتمويل ومساعدة على تحقيق مشاريعهم الاستثمارية.

إن الانتدابات في الوظائف العمومية يجب أن تتم على أساس الكفاءة لكن مع مراعاة طول مدة البطالة وحدتها للتخفيف من معاناة شبان الجهات التي تتميز بنسبة عالية من البطالة.

وإذا اتضح أن هذه الحزمة من التدابير لتشغيل الشباب غير كافية فإن أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن مواطن شغل منذ سنة او أكثر يحق لهم الحصول على منحة اندماج، وعلى العلاج و التنقل في وسائل النقل العامة مجانا أو بأسعار رمزية.

2) ضمان مناعة تونس وسيادتها:

إن مناعة تونس وسيادتها تتمثل في عِلْوية الدولة والسلم المدني، وضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم والوعي بأن الشباب والجهات المحرومة ينبغي أن تحظى بالأولوية القصوى على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ضرورة تعبئة سريعة لموارد إضافية:

كل هذه المبادرات من شأنها أن تجنب لشبابنا خيبة الأمل والشعور بالإحباط وأن تمكن من إنجاح الانتقال الديمقراطي وتدعيمه.

إن تلبية جميع الطموحات والحاجيات التي طُرحت بإلحاح تتطلب خلال السنتين أو الثلاث القادمة إمكانيات مالية استثنائية ولذا لا بد أولا أن تعرض على البيع الأملاك التي نهبتها العائلات الفاسدة وأزلامها في العهد البائد.

كما يجب بعث اقتراض وطني لدى مواطنينا داخل البلاد وخارجها والقيام بحملة تحسيسية لدى جميع التونسيين، من أصحاب الشركات والصنائعية وأُجراء حتى يقدموا مساهمات تضامنية طوعية.

كما ينبغي تحسيس الفاعلين في الخارج، العموميين منهم وغير العموميين، المعنيين بنجاح انتقالنا الديمقراطي، حتى يساعدونا في تحقيق هذه المهمة وذلك على أساس الحاجيات التي نقوم نحن التونسيين بتحديدها.

إن الاستجابة لجميع التطلعات والحاجيات التي تم التعبير عنها بقوّة تتطلب في السنتين أو الثلاث القادمة، إمكانيات مالية هامة تفوق قدراتنا الحالية. مما سيضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. لكن يجب الحرص على عدم تعريض بلادنا إلى تداين خارجي مفرط، والحفاظ على مستوى من العملة الصعبة يضع البلاد في مأمن من كل تبعية خارجية وكل مسّ من مصداقيتها المالية على المستوى الدولي.

3- خلق الثروات:

إن إنتاج الثروات شرط أساسي لأي مشروع سياسي، بل إنه يتطلب البدء بإرساء نظام جديد للاستثمار من شأنه تشجيع المبادرة الخاصة الوطنية والأجنبية، وذلك من خلال إقامة دولة

محايدة واحترام القوانين، ونظام قضائي مستقل، وشفافية جميع مؤسسات المراقبة الاقتصادية والمالية، ومكافحة الفساد (لجان الأسواق، دائرة المحاسبات، لجنة السوق المالية...).

وعلى هذا الأساس وبفضل تطهير القطاع البنكي، يمكن تطوير سوق مالية تتمتع بالمصداقية وتمنح شروط تمويل ميسرة وأقل كلفة لجميع المؤسسات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الهدف الذي نرنو إلى تحقيقه هو أن تقترب نسبة الاستثمار المحلي، التي لم تتجاوز 11 و 12% خلال العقدين الماضيين، من 20% وهي نسبة في متناول بلدنا في فترة وجيزة جدا (2013). وإذا أضفنا الاستثمار العمومي والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نسبة إجمالي الاستثمار قد تقترب من 30 إلى 35% وهو ما من شأنه أن يسمح لبلادنا أن يقترب نموه الاقتصادي من نسبة 10% وأن يتقلص مستوى البطالة بصفة ملحوظة.

إرساء الدولة الوطنية التنموية والديمقراطية:

إن الدولة التي تحتاجها بلادنا ليست الدولة التي تقف مكتوفة الأيدي إزاء التحديات الاقتصادية، أو التي تكتفي بالآليات التحفيزية وحدها، بل يجب أن تكون دولة ذات نظرة إستراتيجية

ودور تعديلي، حيث أن بلادنا في حاجة إلى دولة وطنية تنموية وديمقراطية.

- **تجديد الإدارة:**

إن على الإدارة أن تصبح إدارة قديرة وذات نظرة إستراتيجية قادرة على تصور وتنفيذ السياسيات والاستراتيجيات القطاعية التي من شانها أن تجعل تونس من البلدان ذات الاقتصاد الصاعد.

- **إستراتيجية للرفع من قيمة المنتوج التونسي**

* **في الصناعة**: من الضروري أن نرفع من قيمة منتوجنا لبلوغ درجة تكنولوجية أرقى، وذلك بتظافر جهود المؤسسات والإدارة والبحث العلمي والتنموي.

* **في الخدمات**: علينا أن نركز جهودنا لغزو مجالات جديدة في ميادين الإعلامية والاتصال ذات القيمة المضافة العالية، وذلك يتطلب في رأينا "مبادرة وطنية للتنمية التكنولوجية" وإرساء آليات تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

* **في السياحة**: يجب تنويع منتوجنا السياحي بتثمين جميع مجالات التراث المادي والثقافي والطبيعي في كل جهات البلاد، حتى نطور سياحة مستدامة تخلق مواطن الشغل، وتساهم في

التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي، في المناطق الداخلية للبلاد وليس فقط في مناطقها الساحلية.

* **في الفلاحة**: ينبغي تثمين إنتاجنا الذي يسوق الآن في شكله الخام، والتعريف بمنتوجاتنا التقليدية الأصيلة على المستوى العالمي، وذلك بتمكين الفلاحين من تكوين منظمات مهنية مستقلة حرموا منها لفترة طويلة، وتشجيعهم على إنتاج المواد الغذائية الإستراتيجية لتلبية حاجيات شعبنا.

- **تعبئة جميع الكفاءات**:

كل هذه التحديات يمكن أن نرفعها بفضل الكفاءات التي تزخر بها بلادنا وتعبئة الإمكانيات الهائلة الموجودة لدى مواطنينا المقيمين في الخارج

- **الاندماج الاقتصادي الإقليمي**:

حركة "التجديد" تناضل من أجل اندماج اقتصادي مغاربي وعربي، يوفر حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، اندماج يمكن شعوبنا من أن يكون لها وزن جماعي على الساحتين الإقليمية والعالمية، وهو ما من شأنه أن يمكن كل بلد من بلادنا أن يحقق نقطتين إضافيتين كل سنة في

نسبة نموه الاقتصادي، خصوصا إذا نجحنا معا في بناء مشروع أورومتوسطي متجدّد مع أوروبا.

4- مرافق عمومية جيدة في متناول الجميع :

إن التربية والصحة مرافق عمومية أساسية، على الدولة أن تضمن جودتها وأن تضعها في متناول الجميع.

* **في ميدان التربية**: إن التعليم إجباري حتى سن السادسة عشرولتجسيم ذلك قولا وفعلا يجب تحاشي كل انقطاع قبل استكمال التعليم الأساسي، وذلك بتوفير الدعم المناسب للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات.

ويجب إعادة مستوى الجودة إلى الدراسات والشهادات وذلك بمشاركة جميع الأطراف من مربين وأولياء وطلبة، وبتوفير التكوين للمكونين في جميع المستويات خصوصا بمدارس الترشيح.

* **التكوين المهني**: يجب أن يصبح التكوين المهني طريقا نبيلة للحصول على الشغل، على أن توفر لتلاميذ هذه الشعب إمكانية استئناف الدراسة في التعليم الثانوي أو العالي.

* **الصحة العمومية**: ينبغي أن يقع تأهيلها في جميع الجهات حتى تتوفر فيها الجدوى الضرورية ولا بد أن تكون و في متناول جميع الشرائح الاجتماعية

5- إعادة تأسيس الأنموذج الاجتماعي:

- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية:**

إنه من الضروري أن يصبح طموحنا بأن لا يحرم أبدا أي تونسي أو تونسية من الغذاء والسكن والتعليم والصحة، أن يصبح هذا الطموح واقعا ملموسا. وفي هذا المجال فإننا نناضل **من أجل أن يُعتبر الحق في الصحة والتعليم وفي السكن حقا دستوريا** يتسنّى للمواطن أن يطالب بها الدولة أمام المحاكم.

- **مقاومة التهميش الاقتصادي بلا هوادة:**

إن على الدولة أن تضع بشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، **مخططا وطنيا** لمقاومة الأوضاع والتهميش الاقتصادي يتم متابعة وتقييم انجازه دوريا وعلنيا

- **المساواة بين الجنسين:**

أن الأنموذج الاجتماعي الذي ندافع عنه مبني على المساواة. إننا نناضل من أجل المساواة بين الرجال والنساء في

جميع ميادين الحياة الاجتماعية والعائلية، ومن أجل حقوق المرأة كما نصت عليها المواثيق الدولية، ومن أجل التناصف في الحياة العامة والحياة السياسية، ومن أجل القضاء على جميع أشكال الميز في الحياة المهنية والحياة العامة على أساس الجنس.

ونحن عازمون على مقاومة العنف الذي يمارس ضد المرأة وعلى أن نجعل من مقاومة هذه الظاهرة المشينة قضية وطنية.

- حوار اجتماعي حقيقي

إننا نعتقد أن الحوار الاجتماعي السليم المبني على الاعتراف بحقوق الشغالين، يجب أن يحلّ محلّ المصالح الضيقة، كما أن السعي وراء التنافس ينبغي أن يكون مبنيا، لا على الضغط على أجور الشغالين وإضعاف أوضاعهم، بل على علاقات اجتماعية متينة داخل المؤسسة، واحترام تمثيل العمال، وخصوصا الحق النقابي، وكذلك على ضرورة ضمان ديمومة المؤسسة والعمل على تطوريها.

- جباية أكثر نجاعة وعدالة

إن على الثورة أن تجعل جميع التونسيين واعين بأهمية المواطنة وبالواجبات المترتبة عنها إزاء المجموعة. إن الواجب الجبائي يجب القيام به عن طواعية، ويجب أن تخضع الفئات

الاجتماعية بدون استثناء إلى تصريح صادق على مداخيلها. كما ينبغي مراجعة نسبة الآدءات حتى لا يقع حملها الأكبر على كاهل الشغالين. و يجب أن توفر للإدارة الجبائية وسائل مراقبة ناجعة حتى تتمكن من القيام بواجبها على أحسن وجه.

6- حماية المحيط والموارد غير المتجدّدة:

إن منوال التنمية الذي تحتاجه بلادنا يجب أن يكون ذا صبغة مستدامة، أي أن يحترم المحيط ويسعى إلى استغلال رشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة حفاظا على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة.

إن التحديات الكبرى التي تواجه محيطنا، (التصحّر، تناقص للتنوع البيئي، التأثير السلبي للتغييرات المناخية، الكوارث الطبيعية...) يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يتم اختيار منوال تنمية أقلّ تبذيرا للموارد، وأكثر نجاعة وعدلا.

يجب إدخال تغييرات هامة في طرق الإنتاج والاستغلال في اتجاه استعمال الطاقات المتجددة (الطاقات الشمسية، طاقة الرياح...) وكذلك في طرق استهلاك المواطنين بتحسيسهم لهذه القضايا عبر إعلام مقنع وشفاف.

7- ثقافة في خدمة الديمقراطية والمواطنة:

إن **الثقافة في صلب رؤيتنا إلى المستقبل**، وتمثل إحدى ركائز التنمية والحليف الضروري لديمقراطيتنا الفتيّة، ولا يمكن خوض النقاش حول هويتنا الجماعية، ومجتمعنا وتنوعه إلخ... إلا عبر **ثورة ثقافية** تقطع مع ممارسات الماضي، يلعب فيها المثقفون والمبدعون والفنانون، من خلال منظمات قوية و ممثلة، دورا رئيسيا في صياغة توجهات هذه الثورة الثقافية ووضعها حيز التنفيذ.

إن دور الدولة والجماعات اللامركزية، التي يجب أن تتمتع بصلاحيات جديدة، وبشراكة مع المؤسسات الخاصة العاملة في هذا المجال، هو القيام بمهمة المرفق العمومي في ميدان الثقافة يكون في متناول الجميع، في كامل التراب الوطني، بما في ذلك -وهو أمر أساسي- الجهات التي حُرمت من ذلك إلى حدّ الآن.

إنه من الضروري حماية حرية الإبداع والقضاء على الرقابة وضمان حقوق المؤلف، وتوضيح مفهوم اللامركزية الثقافية، والاستثمار في البنية التحتية المخصصة للثقافة، خصوصا في المدن والأحياء الأقل حظا، وحماية تراثنا الأثري والتاريخي وتدعيم التربية الفنية في مدارسنا، وتثمين الطاقات

الإبداعية عند الأطفال والشبان، ودعم صناعة الكتاب و تشجيع كل أشكال الإبداع.

كما أنه من الضروري أن يتم تشجيع الحوافز والاستثمار الخاص في خدمة ثقافة مواطنية ومتنوّعة. إن السياسة الثقافية يجب أن لا تبقى الأقل حظّا في ميزانية الدولة. ويجب القيام بمجهودات كبيرة لتعبئة موارد جديدة ومتنوعة لتمويل السياسة الثقافية للدولة بصفة عاجلة.

كما يجب مراجعة أوضاع المشهد الإعلامي مراجعة كاملة وتمكين بلادنا من وسائل إعلام عصرية، تعددية ومتناغمة مع التطلعات الديمقراطية لشعبنا ومتطلبات الثورة.

8- مساهمتنا في العلاقات الإقليمية والدولية

لقد أصبحت تونس بلدا ديمقراطيا سباقا في الثورة العربية، وهو ما يفرض عليه أن يلعب دورا نشيطا بين الأمم. عليه أن yu دافع في جميع المحافل الإقليمية والدولية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالخصوص حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، وكذلك عن ضرورة احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن بلادنا يجب أن يكون المدافع عن القضايا العادلة وعن المدافعين عن الديمقراطية.

ســتكون تــونس أرض ثقافــة وإبــداع خصــب. وستشــع ديمقراطيتها على كافة البلدان العربية وعلـى إفريقيـا الـتي تربطنـا بها علاقات صداقة يجب تطويرها وتعميقها في جميع الميادين.